2

الفصل الثاني

# النفط السوداني : الشركات متعددة الجنسية وصراع المصالح

obeikan.com

obeikan.com

بعد العام ١٩٩٢م دخلت شركات صينية وماليزية وكندية ومن دول الخليج وسويسرية ونمساوية في مجال التنقيب عن البترول والإنتاج، وفي نهاية عام ١٩٩٦م وبداية عام ١٩٩٧م تجمع كونسورتيوم (GNPOC) وأعطى الامتياز ليغطي القطع ٢، ١، ٤ حسب النسبة المبينة أمام كل شركة

١- شركة أستيت (قبل بيع الأسهم شركة تلسمان الكندية) ٢٥٪.

٢- الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC ٤٠٪.

٣- بتروناس الماليزية ٣٠٪.

٤- سودابت (حكومة السودان) ٥٪.

كما تجمع كونسورتيوم لتطوير القطعة ٥ أ في منطقة السدود في جنوب السودان بجوار حقل الوحدة ووقعت الاتفاقية مع حكومة السودان في فبراير ١٩٩٧م، وكانت الشركات المساهمة هي :

- شركة لوندين السويدية . ٤٠,٣٧٪.

- الشركة النمساوية (OMV) . ٢٦,١٣٪.

- بتروناس الماليزية . ٢٨,٥٠٪.

- سودابت (حكومة السودان) . ٥٪.

ومن أهم النقاط في اتفاقيات النفط أنه عندما تصل الشركة إلى مرحلة الإنتاج تبدأ في استعادة مصاريفها ماعدا مصاريف الخدمات الاجتماعية التي صرفت خلال مرحلة الاستكشاف بنسبة من الإنتاج الكلي السنوي من النفط والغاز تتراوح بين ٣٠ - ٤٠٪ وقد تزيد وتنقص هذه النسبة وتسمى بـ (التكلفة)، أما النفط المتبقي من الإنتاج الكلي، بعد ما تأخذ الشركة زيت التكلفة يقسم بين الحكومة بمتوسط ٧٠٪ للسودان و ٣٠٪ للشركة قابلة للزيادة أو النقصان، وبزيادة الإنتاج ومرور

الزمن تزيد نسبة الحكومة منه وتقل نسبة الشركة تدريجياً حتى تصل إلى مرحلة يملك السودان الإنتاج بنسبة ١٠٠٪ وتحدد الفترة (التقرير الإستراتيجي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠).

وقبل توقيع اتفاقية السلام كانت الحكومة الأمريكية تنتقد الحكومة السودانية والشركات العاملة في التنقيب عن البترول، بحجة أن عائد البترول يذهب للمجهود الحربي للحكومة على سبيل المثال ورد في صحيفة «الرأي العام» بتاريخ السبت: ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٣م، استعراضا للأستاذ/ السر سيد أحمد لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية الذي تناول الشأن النفطي في السودان، أشار التقرير إلى أن الإنتاج النفطي في تصاعد مستمر، وأنه في المتوسط بلغ خلال العام الماضي ٤٣٦, ٢٤٠ برميلاً في العام ليرتفع إلى (٦٠٤, ٢٤٤) برميلا في الربع الأخير من العام الماضي وذلك بسبب إضراب عمال النفط في فنزويلا والوضع في العراق وأنه بإضافة إنتاج كميات صغيرة من مربع (٣)، (٦) فإن الإنتاج ربما يكون قد وصل إلى ٢٥٠ ألف برميل يومياً وشهد السعر ارتفاعاً عاكساً لحالة الاضطراب التي عاشتها السوق النفطية. وبلغ سعر البرميل من مزيج النيل خلال العام الماضي ٢٩, ٥٠ دولاراً، ويقدر التقرير أنه بسبب زيادة الإنتاج وارتفاع الأسعار متزامناً مع تقلص تكلفة تطوير الحقول، فإن الخزينة الحكومية يمكن أن تكون قد حصلت على ٨٠٠ مليون دولار في فترة الأشهر الستة المنتهية في مارس الماضي، وينقل التقرير عن الحكومة قولها أنها تضع العائدات تحت إشراف بنك السودان، ومضيفاً أن عائدات النفط أصبحت تحتل مكانة متعاظمة في جانب الإيرادات، كما أن الزيادات في العائدات صحبها زيادة في الإنفاق العسكري يعبر عنه ظهور طائرات هيلوكبتر عسكرية لم تكن موجودة من قبل على الساحة، وأسهمت هذه الأسلحة الجديدة في تغيير بعض التكتيكات، إذا توقف القصف الجوي للمدينة عبر الطائرات ذات الأجنحة الثابتة، كما كان يحدث في السابق، وأصبحت طائرات الهيلوكبتر تقدم

المعاونة اللازمة في العمليات العسكرية.

« ومثال آخر للصراع جاء في صحيفة الأيام بتاريخ: ١٠/ ١١/ ٢٠٠٢م» في فينا (النمسا) هاجم القس الأب جوزيف أبا قابيت فاس المسئول عن أبرشية طمبرة / يامبيو في غرب الاستوائية الذي عقد مؤتمراً صحفياً بالآتي:

- مناشدة شركات البترول العالمية العاملة في السودان مغادرته فوراً، وعدم العودة إليه إلا بعد أن يتم التوصل إلى اتفاقية سلام لأن عائدات البترول تستغل في شن الحرب ضد الجنوبيين.

- أموال البترول تذهب لتمويل شراء الطائرات الحربية التي تقصف مناطق المدنيين المسيحيين مضيفاً أن السودان يبني الآن خطاً حديدياً لنقل النفط ليرفع طاقته إلى ٤٠٠ ألف برميل في اليوم، مما يعنى أنه سيضاعف دخله، وبالتالي تضاعف الأموال المتاحة للحكومة لشراء الأسلحة لضرب المسيحيين في الجنوب وتشريدهم».

وكان من نتائج هذه الضغوط أن انسحبت شركة أراكس الكندية من السودان ، وحلت محلها شركة تلسمان الكندية، أما شركة تلسمان فقد وجهت لها اتهامات من منظمات حقوق الإنسان بأنها: سمحت للطائرات الحربية للجيش السوداني باستخدام مطاراتها في حقول البترول، كما أنه نقلت (عبر طرف ثالث) شاحنات وقطع غيار لحكومة السودان من السوق الأسود في بلغاريا، وكان من نتائج هذه الضغوط على شركة تلسمان أن انسحبت من الاستثمار في النفط السوداني، وقامت شركة البترول والغاز الطبيعي الهندية بشراء حصة تلسمان من مشروع البترول السوداني والبالغ ٢٥٪ وبصفقة بلغت ٧٥٠ مليون دولار (الأيام: ١٣/ ١١/ ٢٠٠٢م).

ومن الأمثلة للصراع بين الشركات: ما جاء في صحيفة الأيام بتاريخ ٦/ ١١/ ٢٠٠٢م وتحت عنوان (البرلمان يفتح ملف البترول) أشار جار النبي إلى

الآتي:

- العقود التي وقعتها الوزارة مع الشركات فيها قصور يلحق إجحافاً بحق السودان.

- الوزارة (وزارة الطاقة) لا تتعامل بالشفافية والشورى والديمقراطية ولا تهتم بآراء الآخرين لتستفيد منها في هذا المجال.

- الوزارة تتحامل على الشركات الوطنية فكيف تريد أن تقيم صناعة إستراتيجية حساسة دون إعطاء الشركات الوطنية الخاصة فرصتها وقال: إن مصفاته (كونكورب) لا تمدها الوزارة باحتياجاتها بينما تعطي الخام للشركات الأخرى.

- الشركات الأجنبية تبالغ في أسعار المعدات وتحصل على أموال لا تستحقها.

- إن مصفاة الجيلي مستعملة وأسعارها مبالغ فيها.

والجدير بالذكر أن محمد عبد الله جار النبي هو مدير شركة كونكورب للبترول وبائع أسهم شركة شيفرون لصالح حكومة السودان، كما اتهم جار النبي وزارة الطاقة وقال أنها تحولت لشبه قبيلة معينة ومعاكسة الشركات الوطنية.

أما د. عوض الجاز فقد نفى ذلك وأشار إلى الآتي:

- ٢٥ شركة وطنية تعمل في مجال لبترول.

- العمالة السودانية في البترول ٧٥٪.

- حجم المنتج من البترول حاليا بين ٢٣٥ – ٢٥٠ ألف برميل. كما جاء في الأيام بتاريخ الأحد ١٠/ ١١/ ٢٠٠٢م، المعلومات الآتية عن البترول:

- عدد حقول البترول التي يستمر العمل فيها في الوقت الحاضر (٦)، ولكن الحقل المنتج حالياً واحد هو حقل (هجليج)، وأن حقل الفولة الذي منح للشركة الصينية سينضم إليه كحقل منتج في العام القادم، إضافة لذلك، فإن المسوحات

الجيولوجية أثبتت أن هناك أربعة حقولاً بترولية في مختلف ولايات السودان ولم يتم التعامل معها بعد.

- مايتم تكريره يومياً يبلغ واحد وستين ألف برميل يتم تكريرها في ثلاثة مصافٍ كما يلي:-

- خمسين ألف برميل بمصفاة الجيلي.
- عشرة ألف بمصفاة الأبيض.
- ألف برميل بمصفاة أبو جابرة.
- عائدات الدولة من البترول ٤٠٪ من إيرادات الميزانية.
- عدد الشركات الأجنبية العاملة في حقول البترول تسعى وهي من جنسيات مختلفة، وأن الشركات الوطنية العاملة ثلاثة.

ومن الأمثلة على الصراع بين الشركات ما جاء في الأنباء «أصدرت بورصة لندن قراراً بوقف تداول أسهم شركة وايت نايل للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر وذلك بعد أن فشلت الشركة في تقديم ما يثبت تعاقد بينها وبين حكومة جنوب السودان، يذكر أن شركة وايت نايل تتنازع مع شركة توتال على حقول التنقيب في البلوك (B) (الأيام: ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٥)».

ومعلوم أن شركة توتال الفرنسية بدأت أنشطتها منذ العام ١٩٨٠م ويشير مدير شركات توتال جين فرنسوا : إلى أنه فيما يتعلق ببلوك (ب)، تتولى شركة توتال إدارة عمل شركة مشتركة تضم شركات نفطية من أوروبا والولايات المتحدة عبر شركة مارتوان والشرق الأوسط من خلال الشركة الكويتية للتنقيب عن النفط، في الخارج الكويتية ومن أفريقيا بمساهمة شركة سودابت، مما يجعل من هذا الاستثمار في بلوك (ب) استثماراً دولياً متعدد الأطراف، وستعمل هذه الشركات معاً».

وحول الصراع مع شركة وايت نايل يقول فرنسوا «لم توقع شركة وايت نايل أي

عقد على الإطلاق، ولوقت طويل لم تكن شركة وايت نايل قادرة على تقديم أي وثيقة تثبت واقعية حقوقها» (الأيام: ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٥م)، والجدير بالذكر أن الحركة الشعبية كانت قد وقعت اتفاقاً مع شركة النيل الأبيض البريطانية للتنقيب عن النفط في الجنوب ببلوك (ب) وهي منطقة امتياز لشركة توتال الفرنسية. الصراع بين الحكومة والحركة الشعبية حول هذه القضية ربما يؤدي إلى فشل اتفاقية السلام .

وفي صراع المصالح بين الشركات متعددة الجنسية نشير إلى أن دول الاتحاد الأوروبي وكندا تبحث عن أسواق لتنشيط صادراتها واستثماراتها، فضلاً عن أنها ترى أحقيتها بالسوق السوداني أكثر من الصين ودول جنوب شرق آسيا ورأس المال الإسلامي العالمي (دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، أغسطس ٢٠٠١م) كما ترى أمريكا أحقيتها على البترول السوداني الذي تم اكتشافه على يد شركة شيفرون الأمريكية.

وبعد توقيع اتفاقية السلام في نيفاشا في ٩/ ١/ ٢٠٠٥م من المتوقع أن تتدفق شركات البترول للاستثمار في السودان، على سبيل المثال جاء في صحيفة الأيام بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٥م ما يلي «أجرى وزير الطاقة د. عوض أحمد الجاز مباحثات أمس مع مجموعة شركات (SKM) العالمية العاملة في مجال صناعة البترول والصناعات الأخرى التي أبدت رغبة قوية للاستثمار النفطي في لبلاد، وضمت مباحثات حول إمكانية ولوج الشركة مجال الاستثمار النفطي في السودان خاصة في مجال الاستكشاف وخدمات البترول المختلفة، وقال عضو الوفد ومدير شركة الفوزين كيكابي العالمية المحدودة، الدكتور راشد على أن نسبة الشعور بالأمان والاطمئنان في الخرطوم تعتبر أعلى بكثير من العديد من العواصم الأخرى وهو الأمر الذي دفعنا إلى التعجل بفتح مكتب لنا في الخرطوم، يذكر أن مجموعة شركات SKM لها مكاتب في كل من الولايات المتحدة، عمان، كندا والهند».

الشاهد مما سبق عرضه أن هناك شركات متعددة الجنسيات تعمل في الاستثمار

النفطي في السودان، ومن المهم أن يعمل السودان على استغلال موارده الطبيعية مثل البترول بما يلبي احتياجات شعبه في التعليم والصحة والخدمات وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي والحيواني، وهذا يتطلب شروطا أفضل في التعاقد مع الشركات العاملة في النفط في السودان و بما يحافظ على التوازن البيئي والسيادة الوطنية.

ويجب وقف تدمير الغابات وإبادتها كما هو جارٍ الآن في مناطق البترول (راجع على سبيل المثال التحقيق الصحفي الذي أعده الأستاذ/ هارون محمد آدم حول مجازر الغابات بولايات الوحدة وكردفان والنيل الأبيض والذي نشر بصحيفة الرأي العام على ثلاث حلقات بدأت في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٥م، وانتهت في ٢/ ٦/ ٢٠٠٥م).

كما أنه من المهم الشفافية في عقودات البترول بحيث يستفيد السودان من تنافس شركات البترول من أجل الحصول على عقود وشروط مجزية تتمشى مع الطريقة العالمية لاتفاقية قسمة الإنتاج بدلاً من الوضع الحالي كما أشار الأستاذ/ موسى السيد أحمد في صحيفة الأيام بتاريخ ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٥م في مقال تحت عنوان «دعوة لمراجعة اتفاقيات البترول وتعديلها»، حيث أنه في الوضع الحالي أوفى طريقة قسمة الإنتاج المتبعة في السودان« تم تحديد نسبة ثابتة من الإنتاج وهي ٦٠٪ توزع بنسبة ٢٨٪ للشركات الأجنبية و ٧٢٪ للحكومة، تم تخصيص الـ ٤٠٪ المتبقية من الإنتاج لتعويض الشركات الأجنبية عن تكاليف واستيراد الاستثمارات السنوية، وإذا كان هناك فائض من الـ ٤٠٪ يضاف إلى نصيب الحكومة»، ويقترح الأستاذ/ موسى اتباع الطريقة العالمية التي تزيد من نصيب الحكومة من الإنتاج وتحفز الشركات لخفض التكلفة، ذلك أنه في الطريقة العالمية، فإن النسبة المئوية للحكومة من الإنتاج بعد خصم التكاليف تتدرج على أعلى مع الزيادة في الإنتاج والنسبة المئوية لنصيب الشركات الأجنبية تنقص بنفس القدر، يتراوح نصيب الحكومة حسب الاتفاقيات العالمية من ٨٥٪ إلى ٨٩٪ من إجمالي الإنتاج بعد خصم التكاليف).

كما تساعد الاستثمارات في النفط في توفير فرص للعمالة السودانية، ومهم في

التعاقد أن تشير إلى أهمية تدريب كادر سوداني فني للعمل في ميدان البترول، وتقليل العمالة الأجنبية إلى أقصى حد، على سبيل المثال الصين تستفيد من الاستثمار في النفط السوداني في تخفيض فائض العمالة في سوقها الداخلي باستخدام آلاف الأيدي العاملة الصينية في مجال استثماراتها النفطية وغير النفطية، يقدر عدد العمال الصينيين في السودان بسبعة آلاف، في حين أن في السودان قوى كبيرة عاملة عن العمل يمكن توظيفها في استثمارات البترول.

ومن مميزات الشفافية في العقود أنها تقلل من الفساد سواء كان فساد الشركات أو الحكام، وعلى سبيل المثال تجربة نيجيريا، رغم إيرادات نيجيريا من البترول التي وصلت إلى حوالي ٣٠٠ مليار دولار، إلا أن معظمها ذهبت لجيوب الحكام وعملاء النظام، مما جعل المشروع الأمريكي الجديد يشترط على الشركات الالتزام بالشفافية في الإعلان عن إيرادات البترول والضرائب والرسوم والعمولات التي تم دفعها للأفراد والحكومات.

وفي الاتفاق مع الشركات يمكن أن يكون هناك تعاقدات لإنشاء صناعات مشتقات البترول وقيام معاهد وكليات لتدريب كادر سوداني فني وإداري لتقليص دور الشركات الأجنبية في المستقبل، بالإضافة للتأكد من جودة المعدات والآليات التي تستوردها الشركات لتعمل في مجال النفط.

وحتى نتخلص من لعنة النفط والموارد علينا أن نهتم بالقطاع الزراعي والحيواني في السودان لأنه المصدر الأساسي للفائض الاقتصادي اللازم للتنمية، كما يجب الاستفادة من تجربة الزراعة الآلية في سنوات حكم النميري التي تم فيها إبادة الملايين من الأشجار مما أدى إلى تدمير البيئة والجفاف والتصحر، ونعمل على وقف إبادة الغابات في مناطق البترول والتفاوض مع الشركات على ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي. هذا إضافة إلى ضرورة تحقيق شروط مجزية في تسويق البترول.